الأمم المتحدة

S/2014/603

مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن استعادة واحترام النظام الدستوري في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقراري مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، ويغطي أهم التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان في غينيا – بيساو منذ تقريرَيَّ المقدمين في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/332 و S/2014/333).

ثانيا – استعادة واحترام النظام الدستوري

ألف – الوضع السياسي

١ – نظرة عامة على الوضع السياسي في البلد

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمنت أهم التطورات السياسية في غينيا – بيساو الانتهاء بنجاح من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وافتتاح الدورة الأولى للبرلمان المنتخب، وأداء رئيس الجمهورية الجديد اليمين الدستورية، وتعيين رئيس الوزراء الجديد وحكومته.

٣ – وفي يوم ١٨ أيار/مايو، أُجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية. ولم ترد تقارير عن أوجه قصور تقنية أو لوجستية كبرى. ولم تتمكن مزاعم تعرُّض ١٤ عضوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابوفيردي (الحزب الأفريقي) للضرب على يد أشخاص مجهولين ليلة ما قبل الانتخابات في وسط مدينة بافاتا، والتهديدات المزعومة ضد النائب الثالث لرئيس الحزب، السيد باسيرو دجا، عشية الاقتراع، من ثني شعب غينيا – بيساو عن الإدلاء بأصواتهم. وبمشاركة ٧٨,٢ في المائة من الناخبين المؤهلين، أثبت الشعب التزامه بالقيم الديمقراطية وباستعادة النظام الدستوري في بلده.

190814 190814 14-58833 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، القاضي أوغوستو منديس، أن خوسيه ماريو فاز، من الحزب الأفريقي، حصل على ٦١,٩ في المائة من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات، في حين حصل نونو غوميز نابيام، المرشح المستقل، على ٣٨,١ في المائة. ورغم أن نونو غوميز نابيام رفض في أول الأمر النتائج المؤقتة، فقد أعلن في نهاية المطاف خلال مؤتمر صحفي يوم ٢٢ أيار/مايو أنه سيقبلها ''لأجل السلام والاستقرار والمصالح العليا للبلد''، كما دعا أنصاره إلى احترام قراره.

٥ - وفي البيانات الأولية التي أصدرتها بعثات مراقبة الانتخابات الدولية التابعة لكل من الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكفونية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو، قدرت البعثات أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. وحثت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توصياتها شركاء التنمية على الإسراع برفع العقوبات المفروضة على البلد، وعلى الانضمام إليها في تقديم الدعم المالي والتقني له لإعادة الإعمار والتنمية بعد الانتخابات.

٦ - وفي ٢١ أيار/مايو، أصدر الحزب الأفريقي وحزب التجديد الاجتماعي بيانا مشتركا يؤكد عزمهما على '١' تعزيز علاقاتهما؛ '٢' العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج للمصالحة الوطنية؛ '٣' الالتزام بمبدأ ''التسامح لصالح المصالحة'' والدفاع عن مؤسسات الدولة المختصة لمنح العفو لمن كانوا وراء انقلاب عام ٢٠١٢؛ '٤' تعزيز احترام قوات الدفاع والأمن ومعاملتها ''معاملة كريمة''، خاصة في إطار إصلاح قطاع الأمن؛ و '٥' تقديم ضمانات بعدم تعرض شعب غينيا - بيساو للاضطهاد أو التهديد.

٧ - وفي ٢٣ أيار/مايو، نُشرت النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في الجريدة الرسمية، مؤكدة الأرقام المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الوطنية للانتخابات في ٢٠ أيار/مايو، وبذلك اختتمت رسميا العملية الانتخابية لعام ٢٠١٤.

٨ - وأدى اليمين الدستورية حوالي ١٠٢ من البرلمانيين المنتخبين حديثا في ١٧ حزيران/يونيه بحضور رئيس الوزراء الانتقالي، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلي الخاص لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، خوسيه راموس هورتا، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في البرتغال، لويس كامبوس فيريرا. وقد شهد هذا الحفل افتتاح الدورة التشريعية التاسعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وانتخب أعضاء البرلمان الجديد سيبريانو كاساما من الحزب الأفريقي

رئيسا للجمعية الوطنية. وانتخبوا كذلك إيناسيو غوميز كوريا من الحزب الأفريقي نائبا أول للرئيس؛ وألبرتو نامبيا، رئيس حزب التجديد الاجتماعي، نائبا ثانيا للرئيس؛ وسيريفو دْجالا من حزب التجديد الاجتماعي أمينا أول؛ والسيدة دان يالا نانكا بارانساو من الحزب الأفريقي أمينة ثانية.

٩ - وفي خطاب تنصيبه رئيسا للجمعية الوطنية، ناشد السيد كاساما المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته لدعم غينيا - بيساو. وأشاد بالدور الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم بلده، بما في ذلك من خلال نشر قوة لتحقيق الاستقرار، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، وأعرب عن تقديره للدعم المالي المقدم من تيمور - ليشتي. ودعا إلى إنشاء لجنة للأخلاقيات داخل الجمعية الوطنية لإخضاع البرلمان لمزيد من المساءلة أمام المواطنين، مضيفا أن الجمعية الوطنية يجب أن تتولى مسؤولياتها بشأن الاستغلال العادل للموارد الطبيعية وحماية البيئة. وفي الختام، دعا إلى الوحدة الوطنية واقترح إعادة تنشيط لجنة المصالحة التابعة للجمعية الوطنية.

١٠ - وفي الفترة بين ٢٧ أيار/مايو و ١٩ حزيران/يونيه، قام الرئيس المنتخب خوسيه ماريو فاز، قبيل مراسم أداء اليمين الدستورية، بزيارة إلى كل من البرتغال، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، وكوت ديفوار، ونيجيريا، حيث اجتمع مع رؤساء كل من هذه الدول. كما التقى رئيسَ وزراء تيمور - ليشتي زانانا غوسماو في بيساو في ٧ حزيران/يونيه. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أدى اليمين الدستورية في الملعب الوطني في بيساو بحضور ١١من رؤساء دول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

١١ - وفي خطاب تنصيبه، شكر الرئيس فاز بلدان المنطقة دون الإقليمية والمنظمات الدولية على دعمها لغينيا - بيساو خلال الفترة الانتقالية. وأكد التزامه باحترام دستور البلد وقوانينه، وبالقضاء على الفقر، ووضع حد لعدم الاستقرار، ومحاربة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد بضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتعزيز الإصلاحات في قطاعات الإدارة العامة والعدل والدفاع والأمن من خلال شراكة استراتيجية مع الحكومة الجديدة.

١٢ - وبعد محادثات مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، قام الرئيس فاز بتعيين دومينغوس سيمويس بيريرا، رئيس الحزب الأفريقي، بصفة رئيس الوزراء الجديد، في ٢٥ حزيران/يونيه. وإثر تعيينه، قال السيد سيمويس بيريرا لوسائل الإعلام أن البيئة السياسية في البلد تحسنت بشكل ملحوظ بالرغم من وجود تحديات لا يمكن التصدي لها إلا بدعم من المجتمع الدولي وزيادة المساءلة في الإدارة الجديدة. وأكد مجددا أنه بغض النظر عن تمتع الحزب الأفريقي بالأغلبية في الجمعية الوطنية، سيستمر في التواصل مع حزب

التجديد الاجتماعي والأحزاب الأخرى. وأعرب أيضا عن التزامه ''بالسير على طريق الحوار من أجل المصالحة الوطنية'' وبالنظر في الآليات التي من شأنها تمكين الأمة من المضي قدما يدا واحدة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قاد مسيرة ضمت آلاف الأشخاص، معظمهم من الشباب دعت إلى ''مصالحة وطنية حقيقية''.

١٣ - وفي ٣ تموز/يوليه، أدى السيد سيمويس بيريرا اليمين الدستورية في القصر الجمهوري، بصفته رئيس الوزراء. وفي كلمته، أشار رئيس الوزراء الجديد إلى أن البلد بحاجة ''للنظام والانضباط والعمل''، وأعلن أنه سيشجع على الشمولية وسيعمل على تحقيق التوافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الكبرى. وسلط الضوء على عدد من المجالات ذات الأولوية، منها الحكم الرشيد، والشفافية، وحماية البيئة، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، فضلا عن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعلاقات الجيدة مع البلدان المجاورة والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية والمجتمع الدولي ككل.

١٤ - وفي ٤ تموز/يوليه، أصدر الرئيس فاز بناء على توصيات من رئيس الوزراء، مرسوما بتعيين مجلس وزراء مكون من ٣١ عضوا، يشمل ١٦ وزيرا منهم خمس نساء، و ١٥ من وزراء الدولة بينهم امرأة واحدة. ويضم مجلس الوزراء الجديد ١٩ عضوا من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابوفيردي، وستة من حزب التجديد الاجتماعي، وعضوا واحدا من كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتحد، وحزب التقارب الديمقراطي، وحزب الاتحاد من أجل التغيير. ويضم المجلس أيضا وزيرين ووزير دولة ليس لهم انتماء حزبي معلن.

١٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه، ترأس رئيس الوزراء أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد. وأكد خلال هذا الاجتماع التزامه باحترام سيادة القانون، وإعلاء المصلحة العامة، وتعزيز الحوار الشامل للجميع لضمان توافق آراء واسع النطاق حول القضايا الوطنية الرئيسية. واختتم الاجتماع باتخاذ قرارات بدفع رواتب شهرين لموظفي الخدمة المدنية، وبتعليق صادرات الأخشاب مؤقتا من أجل إعطاء الأولوية لشحن جوز الكاجو، وبتمديد العام الدراسي في المدارس العامة حتى آب/أغسطس.

٢ - نظرة عامة على حالة حقوق الإنسان في البلد

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم ملحوظ في مجالي حماية حقوق الإنسان وزيادة المساءلة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان في البلد.

١٧ - ففي ١٧ أيار/مايو، عشية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، زُعم أن ١٤ عضوا من الحزب الأفريقي، وبينهم رئيس المكتب السياسي الإقليمي لبافاتا، ومدير حملة الحزب،

وثلاثة من البرلمانيين التابعين له المنتخبين حديثا، تعرضوا لهجوم من أشخاص مجهولين في مواقع مختلفة بالقرب من مدينة بافاتا. وكان الضحايا، ومنهم أربع نساء، يسافرون في ثلاث مجموعات منفصلة لنشر مراقبين ومواد انتخابية في مختلف مراكز الاقتراع الإقليمية. وتلقت غالبية الضحايا العلاج الطبي في بافاتا وبيساو. وأصدر الحزب الأفريقي بيانا يوم ١٨ أيار/مايو يدين العنف ويحث شعب غينيا - بيساو على عدم الرضوخ للترهيب. وأُبلِغت بالقضية السلطات الإقليمية، والقيادة المشتركة المسؤولة عن أمن الانتخابات، وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. ولم تحدد هوية أي مشتبه بهم ولم توجه تهم لأحد.

١٨ - وفي ٩ حزيران/يونيه، قدم المدعي العام عبده ماني استقالته إلى الرئيس الانتقالي مانويل سيريفو نامادجو، معتذرا ''بعدم القدرة'' على العمل مع الرئيس المنتخب. وكان السيد ماني قد التمس من المحكمة العليا في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، أن تُقصي السيد فاز كمرشح عن الحزب الأفريقي للرئاسة، على أساس أن تحقيقا جنائيا أجري في أعمال الفساد التي يزعم أن السيد فاز ارتكبها في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلصت المحكمة العليا في وقت لاحق إلى أن السيد فاز يتمتع بكامل الحقوق السياسية، مشيرة إلى عدم وجود مانع قانوني من خوضه الانتخابات.

٣ - الجهود الإقليمية والدولية من أجل استعادة النظام الدستوري واحترامه

١٩ - في اجتماع لتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام عقد في ١٢ أيار/مايو، أطلعَ ممثلي الخاص في غينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، أعضاءَ التشكيلة على الوضع في غينيا - بيساو. وشدد على ضرورة قيام الحكومة المنتخبة حديثا باتخاذ نهج جديد لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وأكد أيضا على أهمية دور المجتمع الدولي في تعبئة موارد مالية وتقنية للبلد.

٢٠ - وفي ١٤ أيار/مايو، أصدرت التشكيلة بيانا موجها للصحافة أعربت فيه عن ارتياحها لنجاح الانتخابات التشريعية والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٣ نيسان/أبريل، وأثنت على مواطني غينيا - بيساو لمشاركتهم القوية والطريقة السلمية التي مارسوا بها حقوقهم الديمقراطية. وفي بيان صحفي آخر صدر في ١٢ حزيران/يونيه، كررت التشكيلة رأيها القائل إن إجراء الانتخابات خطوة أساسية نحو استعادة النظام الدستوري واستئناف التعاون الكامل مع المجتمع الدولي. وجددت التشكيلة التأكيد أيضا على استعدادها للعمل مع السلطات المنتخبة في استعراض الأولويات الاستراتيجية لبناء السلام في غينيا - بيساو والمساعدة في معالجة الاحتياجات الملحة للبلد. وكررت كذلك نداءها لجميع

الأطراف السياسية والعسكرية لمواصلة الإصغاء إلى صوت شعب غينيا - بيساو والعمل بروح الحوار لإعلاء كلمة الحكم المدني.

٢١ - وفي بيان صدر عقب الجلسة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في ٣٠ أيار/مايو في أكرا، شجع زعماء الجماعة الحكومة الجديدة على اعتماد ''نظام حكم شامل للجميع'' لصياغة التوافق الوطني والتمكين من تعبئة أصحاب المصلحة الوطنيين لتنفيذ البرامج ''العاجلة'' لما بعد الانتخابات. وحث زعماء الجماعة الاقتصادية أيضا السلطات الجديدة في غينيا - بيساو ''على اعتماد وتنفيذ برنامج إصلاحي شامل، بمساعدة الجماعة والمجتمع الدولي، يشمل الحوار الوطني، والمصالحة الوطنية، والانتعاش الاقتصادي، وإصلاح مؤسسات الدولة، وعمليات لمواصلة جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش''.

٢٢ - وفي الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه، زار غينيا - بيساو رئيس وزراء تيمور - ليشتي، زانانا غوسماو، حيث اجتمع بالرئيس ورئيس الوزراء المنتخبَيْن. كما أجرى مشاورات مع الرئيس الانتقالي، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء الانتقالي، ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، فضلا عن ممثلين عن الشرطة وقوات الأمن، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووجه رئيس الوزراء غوسماو دعوة إلى الرئيس ورئيس الوزراء المنتخبَيْن للمشاركة في المؤتمر العاشر لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي عقد في ديلي، في ٢٣ تموز/يوليه.

٢٣ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، ألغى الاتحاد الأفريقي تعليق غينيا - بيساو من أنشطة المنظمة، ممهدا بذلك الطريق أمام مشاركة البلد في الدورة العادية الثالثة والعشرين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مالابو، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ حزيران/يونيه. وفي قراره المتخذ عقب القمة المعقودة في مالابو، ناشد الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي أن يعزز دعمه لغينيا - بيساو، في حين حث الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على اغتنام فرصة المائدة المستديرة للمانحين في أواخر عام ٢٠١٤ لتزويد البلد بالدعم المالي والاقتصادي اللازم. وبالمثل، أعلنت المنظمة الدولية للفرنكوفونية في بيان صحفي أصدرته في ٢٧ حزيران/يونيه، قرارها بإعادة إدماج غينيا - بيساو في أنشطتها وهيئاتها النظامية.

٢٤ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بيانا أعلن فيه تعليق تدابير الحد من تعاون الاتحاد الأوروبي مع غينيا - بيساو عقب الانتخابات ''الحرة وذات المصداقية''

التي أُجريت فيها. وجاء هذا الإعلان في أعقاب زيارة بعثة فنية تابعة للاتحاد الأوروبي إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه. وفي نفس اليوم، أعربت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية، كاترين أشتون، عن ارتياحها للقرار على أساس أنه يمكّن الاتحاد الأوروبي ''من دعم السلطات المنتخَبة حديثا في إعادة إعمار الدولة وتحقيق استقرارها''. وفي ٢٣ تموز/يوليه، قامت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أيضا، خلال المؤتمر العاشر لرؤساء دولها وحكوماتها الذي عقد في ديلي، بتجديد عضوية غينيا - بيساو في المنظمة.

٢٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه، حضر الرئيس فاز، ومعه الوزيران الجديدان لشؤون الخارجية والدفاع، الدورة العادية الخامسة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا. وشجع قادة الجماعة الاقتصادية الحكومة الجديدة على اعتماد وتنفيذ برنامج إصلاحي شامل، ينبغي أن يتضمن الحوار الوطني، والمصالحة الوطنية، والانتعاش الاقتصادي، وإصلاح الحكم والمؤسسات السياسية، لدعم جهود الاستقرار والانتعاش التي يبذلها البلد. وتعهد القادة بتقديم المساعدة لجهود تعبئة الموارد، بوسائل منها عقد مؤتمر للمانحين. كما قرروا إنشاء صندوق خاص لدعم غينيا - بيساو في حالات الطوارئ، وناشدوا الدول الأعضاء في الجماعة وشركاء التنمية المساهمة في الصندوق. وعلاوة على ذلك، اتفق القادة على ضمان فعالية واستمرارية برنامج إصلاح قطاعَيْ الدفاع والأمن من خلال تعزيز القدرات البشرية والمالية واللوجستية لمكتب الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وفي الختام، أوعزوا إلى لجنة الجماعة الاقتصادية باستعراض ولاية بعثتها في غينيا - بيساو بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالتشاور الوثيق مع حكومة غينيا - بيساو والشركاء الدوليين الآخرين.

٤ - الجهود الرامية إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قاد برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي الدعمَ الفني المقدم من المجتمع الدولي للانتخابات. وساعد البرنامجُ اللجنة الوطنية للانتخابات وهياكلها الإقليمية على تنفيذ برامج نشر المعلومات والتوعية وبرامج التربية المدنية، وكذلك في إجراء الاستعدادات التشغيلية واللوجستية للعملية الانتخابية، بما في ذلك شراء المواد الانتخابية. وتمت تهيئة الظروف اللوجستية والتقنية على حد سواء بحلول يوم الاقتراع.

٢٧ - وقام الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وتيمور - ليشتي،

والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بنشر أكثر من ٢٧٠ من مراقبي الانتخابات لرصد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

٢٨ - وعلى الرغم من عدم توفير مراقبي انتخابات محليين، قامت ثلاث مجموعات رئيسية من منظمات المجتمع المدني بمراقبة مختلف جوانب العملية الانتخابية. وشملت هذه المجموعات Acção Cidadã (''عمل المواطنين'')، التي ركزت على رصد الحملات الانتخابية وعملية الاقتراع؛ وشبكة السلام والأمن للمرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ركزت على رصد مشاركة المرأة في العملية الانتخابية؛ ولجنة المجتمع المدني لرصد مدونة السلوك الانتخابي، التي ركزت على امتثال المرشحين للمدونة التي وقعها المرشحون للرئاسة والأحزابُ السياسية في ٢٠ آذار/مارس. ونشرت المجموعات أيضا أعضاءها بصورة غير رسمية في مراكز الاقتراع خلال الجولة الثانية من الانتخابات لمراقبة سيرها.

باء - الوضع الأمني

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّ الوضع الأمني مستقرا نسبيا. وبلغ قوام بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو ما مجموعه ٨٥٠ فردا في أعقاب نشر وحدة شرطة مُشكَّلة مدرَّعة من بوركينا فاسو إلى غينيا - بيساو في ١٠ أيار/مايو.

٣٠ - وانتدب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ضابطَ شرطة ومستشارا عسكريا للعمل سويا مع القيادة المشتركة التابعة لوزيري الداخلية والدفاع في الحكومة الانتقالية، التي أنشئت لمراقبة تنفيذ الخطة الأمنية الانتخابية الوطنية لعام ٢٠١٤. ولم تُسحب الحماية الأمنية من المبنى السابق للجنة الوطنية للانتخابات، الذي كان يستخدم كمستودع للمواد الانتخابية، إلا في ٢٨ أيار/مايو وفق قرار اتخذته القيادة المشتركة. ووفرت القيادة المشتركة الحراسة الشخصية لرئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، والرئيس المنتخَب، ورئيس الوزراء المنتخَب، فضلا عن حماية السلطات الانتقالية والمؤسسات الحكومية إلى حين حلها رسميا في ٥ تموز/يوليه.

٣١ - وفي ٢ حزيران/يونيه، زار الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، رونالد نوبل، بيساو صحبةَ ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وقد عقدا اجتماعات مع وزير العدل في الحكومة الانتقالية، والمكتب المركزي الوطني للإنتربول، ووحدة الجريمة عبر الوطنية، والقيادة المشتركة، والمجلس الأعلى لتنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي. وفي مؤتمر صحفي عُقد في بيساو عقب الزيارة، أشاد السيد نوبل بوكالات إنفاذ القانون

في غينيا – بيساو على تفانيها، وأبرز الدور الهام الذي أدته في تهيئة بيئة مواتية لعملية انتخابية سلمية في البلد. وشدد أيضا على أهمية أن تعمل غينيا – بيساو والدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية مع المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣٢ – وفي رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه، أَبلغَ وفدُ الاتحاد الأوروبي في غينيا – بيساو وزيرَ الشؤون الخارجية والتعاون الجديد أن الجنرال ملسيادس فرنانديز، الرئيس السابق لأركان القوات الجوية لغينيا – بيساو، قد غادر طواعية مقر الاتحاد الأوروبي في بيساو في ذلك اليوم. وكان الجنرال فرنانديز قد لجأ إلى مقر الاتحاد الأوروبي في أعقاب انقلاب عام ٢٠١٢ ومكث فيه لمدة ٢١ شهرا. وفي حديث له مع وكالة الأنباء البرتغالية لوسا وشبكة الأخبار البرتغالية (PNN) بعد وقت قصير من مغادرته المقر في ٦ تموز/يوليه، أعرب الجنرال عن امتنانه لممثلي الاتحاد الأوروبي لدعمهم ومساعدتهم. وفي مقابلة مع شبكة الأخبار البرتغالية في نفس اليوم، أعرب وزير الدولة الجديد المكلف بالنظام العام عن رأي مفاده أن مغادرة الجنرال فرنانديز مقر الاتحاد الأوروبي كانت ”نتيجة استعادة النظام الدستوري في البلد“.

ثالثا – الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني

٣٣ – ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في البلد هشا خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد كان لضعف قدرات الحكومة على تحصيل الإيرادات الضريبية، اقترانا بالتعليق الواسع النطاق للدعم المقدم للميزانية من شركاء غينيا – بيساو في التنمية، أثر كبير على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاجتماعية.

٣٤ – وتميز الربع الثاني من عام ٢٠١٤ باحتجاجات وإضرابات نظمتها النقابات بسبب عدم دفع الرواتب، في جملة أمور. وشلت تلك الإضرابات الإدارة العامة شللا تاما تقريبا، وكان لها تأثير ضار للغاية على قطاعي التعليم والصحة. وتسبب الأثر التراكمي للإضرابات في قطاع التعليم في خسارة إجمالية بنسبة ٢٨ في المائة من أيام الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

٣٥ – وحتى ١١ حزيران/يونيه، لم تُصدِّر غينيا – بيساو إلا ١٠ ٠٠٠ طن من جوز الكاجو من أصل ٧٠ ٠٠٠ طن مخزنة في المستودعات. وفي حين كانت وتيرة التصدير بطيئة بشكل ملحوظ مقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠١٣، أظهرت البيانات المتوفرة أن جمع محاصيل جوز الكاجو وبيعها في عام ٢٠١٤ كانا جيدين نسبيا. وتراوح متوسط سعر الكيلوغرام الواحد المدفوع للمنتجين بين ٣٣٠ و ٣٣٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية

الأفريقية (فرنك أفريقي)، مقارنة مع السعر الأساسي البالغ ٢٥٠ فرنكا أفريقيا الذي حددته الحكومة الانتقالية.

٣٦ - ولم يُبلَّغ عن أية إصابات بفيروس إيبولا في غينيا - بيساو منذ تفشي الوباء في غينيا المجاورة. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون توفير الدعم لتعزيز المراقبة الوبائية. وبدعم من تلك الأطراف، تم تشغيل ''خط هاتفي ساخن'' للطوارئ في وزارة الصحة. وعلاوة على ذلك، أجريت زيارات ميدانية مشتركة أسبوعية إلى المناطق الأكثر عرضة للتأثر في البلد للحفاظ على حالة التأهب، بينما استمر تنفيذ برامج المراقبة، وبناء القدرات، والتوعية المجتمعية.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت المراكز الصحية في مدينة كالاكي الواقعة في منطقة تومبالي الجنوبية ثلاث حالات وفاة بالكوليرا. وزَوَّدت اليونيسيف وشركاؤها تلك المراكز بالإمدادات الطبية الأساسية، والدعم التقني، والتدريب وبناء القدرات لعلاج الكوليرا والوقاية منها. وتم القيام بتدخلات للوقاية من الكوليرا والتوعية بشأنها في المجتمعات المحلية والأسر الأكثر عرضة للتأثر في المنطقة.

٣٨ - وفي ٣٠ أيار/مايو، وافق البنك الدولي على تقديم ٢٢,٥ مليون دولار (منها قروض ائتمانية بمبلغ ١٧,٢ مليون دولار ومِنح بمبلغ ٥,٣ ملايين دولار) لدعم مشروع التطوير المستعجل لخدمات المياه والكهرباء لغينيا - بيساو. ويتمثل هدف المشروع في استعادة وزيادة إمكانية حصول السكان على مياه الشرب المأمونة وتحسين إمكانية الاعتماد على امدادات الكهرباء في بيساو.

٣٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسليم مليون من الناموسيات المنقذة للحياة، كجزء من حملة توعية وطنية لمساعدة المجتمعات المحلية على مكافحة الملاريا. وتم تمويل الحملة التي بلغت تكلفتها ٥,٨ ملايين دولار من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومن المتوقع أن تُخفِّض عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بقدر أكبر.

رابعا - الملاحظات

٤٠ - أظهرت النسبة المرتفعة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إضافة إلى السلوك السلمي والمنظم التي جرت به الانتخابات تصميم شعب غينيا - بيساو على استعادة النظام الدستوري في بلدهم. وإنني أشيد بجميع أفراد شعب

غينيا – بيساو وأُثني على شعورهم الملحوظ بالواجب المدني الذي أبدوه خلال جميع مراحل العملية الانتخابية وبالتزامهم بإكمال العملية الانتقالية من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية.

٤١ – كما أود أن أعرب عن تقديري مرة أخرى للشركاء الدوليين لغينيا – بيساو، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الأعضاء على ما قدموه من مساعدة مالية وتقنية وأمنية وعلى مشاركتهم المستمرة وتفانيهم في كفالة توفير استجابة دولية، منسقة ومناسبة، للأزمة في البلد.

٤٢ – ويمثل أداء رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان الجدد اليمين الدستورية، إضافة إلى تعيين رئيس الوزراء الجديد وحكومته، وتولّي كل منهم الآن لمنصبه، دليلا على عودة النظام الدستوري في غينيا – بيساو. ويشكل استمرار دعم النظام الدستوري والمحافظة عليه عاملين حاسمين لتمكين البلد من التمتع بالاستقرار السياسي المستدام والسلام الدائم.

٤٣ – وإنني أدعو السلطات المنتخبة حديثا إلى تعزيز احترام النظام الدستوري وسيادة القانون عن طريق تعزيز وممارسة الحكم الخاضع للمساءلة، ومحاربة الفساد والاتجار غير المشروع وبناء علاقات مدنية عسكرية منسجمة وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع. وتشكل هذه فرصة للبلد لكتابة صفحة جديدة من تاريخه خالية من الانقلابات.

٤٤ – وأشعر بالتفاؤل إزاء التزام الإدارة الجديدة بإجراء حوار شامل للجميع وتعزيز المصالحة الوطنية. وإنني أشجع جميع الأطراف السياسية المعنية على اتخاذ هذا المسار في الوقت الذي يركز فيه البلد على ترتيب أولوياته الوطنية الرئيسية، وتنفيذها. وألاحظ التعهدات التي قطعها كل من الرئيس فاز ورئيس الوزراء سيمويس بيريرا على نفسه بالسعي لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار واستكشاف كل الآليات التي تحقق هذا الغرض. وفي الوقت الذي تعمل فيه سلطات غينيا – بيساو وعلى الانخراط جديا في حوار للمصالحة الوطنية في الأشهر المقبلة، تظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم المشورة، بما في ذلك المشورة في ما يتعلق بالمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب.

٤٥ – وقد ورثت الحكومة الجديدة حالة اجتماعية واقتصادية صعبة مقترنة بموارد محدودة للدولة. ومع ذلك، ينبغي لها أن تركز على إدخال تحسينات على حياة الناس، بوسائل منها ضمان دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية دون انقطاع، وإتمام العام الدراسي، وإنعاش الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الانتعاش في قطاع جوز الكاجو، وتوفير إمدادات منتظمة من المياه والكهرباء. وإنني أناشد الشركاء الدوليين تقديم دعم كبير، في الأجل القصير، لمساعدة

الإدارة الجديدة في الوفاء بالتزاماتها وتوفير الخدمات الاجتماعية. وقد يُعرقل أي تأخير في تقديم هذا الدعم الفوري الجهود التي تبذلها غينيا – بيساو لتوطيد السلام.

٤٦ – وفي الأجلين المتوسط والطويل، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لسلطات غينيا – بيساو أن تدير الموارد المالية بكفاءة وأن تجتذب الاستثمارات الدولية. وينبغي أن يوضع برنامج واضح الأهداف لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد وأن يُشكل محور اهتمام المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات من الجهات المانحة المتوقع انعقاده بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وشركاء غينيا – بيساو.

٤٧ – وإن وجود الموارد الطبيعية في غينيا – بيساو ليس كافيا بحد ذاته لضمان تنمية البلد. فمن المهم بالمثل أن يتم استخدام الإيرادات المتأتية من استغلال تلك الموارد لصالح الشعب وليس لعدد قليل من الأفراد. ويقتضي ذلك توفر إرادة سياسية قوية لوضع المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية. وإنني أرحب بالالتزام الذي أعربت عنه بالفعل السلطات المنتخَبة لمعالجة هذه المسائل بحزم. وأدعو تلك السلطات إلى العمل بشكل وثيق مع الشركات الخاصة والمستثمرين، ومنظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ذات الصلة على جعل الشفافية والاستدامة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، أولوية وطنية أساسية. وأحث الشركاء الدوليين والأمم المتحدة على مساعدة البلد في تنفيذ أفضل ممارسات الشفافية في هذا المضمار، التي من شأنها أن تساعد على ضمان الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية واستدامتها وحماية البيئة.

٤٨ – وعلى الرغم من تحسن الوضع الأمني خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن الحالة المرتقبة العامة لا تزال هشة. وسيظل البلد معتمدا على المساعدة الأمنية التي توفرها له بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو. وأُحيط علما بالتوصيات التي قدمها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تدعو إلى استعراض ولاية البعثة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأُرحب أيضا بتشجيعهم الحكومة الجديدة على اعتماد برنامج إصلاح شامل وتنفيذه بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين.

٤٩ – وسوف أستمر في المشاركة بنشاط في هذه العملية، بما يتفق مع الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) من أجل مواءمة مواقف الشركاء الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي. وسوف أركز جهدي أيضا على ضمان أقصى قدر من التنسيق والتكامل بين الجهود الدولية الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لتنفيذ الإصلاحات في قطاع

الأمن وفي القطاعين السياسي والاقتصادي إضافة إلى محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الإفلات من العقاب.

٥٠ - وفي ضوء النجاح بالعودة إلى النظام الدستوري في غينيا - بيساو، الذي كان يمثل الهدف الرئيسي الذي حدده مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، أوصي بأن يكون هذا التقرير المتعلق باستعادة النظام الدستوري في البلد آخر تقرير في هذا الصدد، وهي توصية أقدمها للمجلس لكي ينظر فيها (كما أشرت في رسالتي المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤). وستُقدَّم أية معلومات مستكملة في المستقبل بشأن الجوانب المتبقية من القرار، بما فيها الفقرة ٣، فضلا عن المسائل الأوسع نطاقا ذات الصلة بتوطيد دعائم النظام الدستوري، في تقاريري التي تقدم بصورة منتظمة، كل ستة أشهر، عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في حين سيتواصل تقديم إحاطات إعلامية شفوية إلى مجلس الأمن، عند الاقتضاء.

٥١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، تحت قيادة ممثلي الخاص السابق، خوسيه راموس - هورتا، لالتزامهم وعملهم الجاد. وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص السابق لقيادته وتفانيه العميق بشؤون غينيا - بيساو، وكلاهما عاملان هامان من العوامل التي مكَّنت من تحقيق التقدم الذي تم إحرازه لغاية تاريخه، وأُعرب عن تقديري أيضا للشركاء الإقليميين والدوليين لغينيا - بيساو لما قدموه من مساهمات في الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.